

Distr.
GENERAL

A/52/345
11 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٩٩ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: دور المرأة في التنمية

إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية

مراعاة منظور الجنس في وضع السياسات
الاقتصادية الرئيسية: إطار أولي للعمل

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١-٧	أولا - مقدمة
٣	٨-٣٩	ثانيا - دمج منظور الجنس في السياسات الاقتصادية الرئيسية
٤	١٥-١٨	ألف - العمل غير المدفوع الأجر: القياس والإدماج في السياسات
٥	١٩-٣٣	باء - نوع الجنس والسياسات المالية
٥	٢٠-٣٠	١ - الميزان الوطنية
٨	٣١-٣٣	٢ - الضريبة
٨	٣٤-٣٩	جيم - نوع الجنس وسياسات تحرير التجارة
٩	٣٥-٣٧	١ - آثار سياسات الاتجاه التصديري على العمالة
٩	٣٨-٣٩	٢ - الاستغلال التجاري للزراعة
١٠	٤٠-٤٣	ثالثا -

أولا - مقدمة

١ - حثت الجمعية العامة، في قرارها ١٠٤/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الحكومات على وضع وتعزيز منهجيات لإدماج منظور الجنسين في جميع جوانب عملية وضع السياسات، بما في ذلك وضع السياسات الاقتصادية، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والخمسين تقريراً عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار.

٢ - إن الحاجة إلى دمج منظور الجنسين في مجال رسم جميع السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها، بما في ذلك سياسات وبرامج التنمية، على كل المستويات، نص عليها مناهج عمل بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥^(١)، وأكدتها من جديد لجنة مركز المرأة في دورتها الحادية والأربعين المعقودة عام ١٩٩٧^(٢).

٣ - ويجري حالياً بذل الجهود من أجل تحليل طائفة واسعة من القضايا الاقتصادية بهدف تقييم آثارها على الجنسين. ومن بين هذه القضايا، جرى تحليل القضايا التالية من منظور نوع الجنس: سياسات التخفيف من حدة الفقر؛ وتنمية رأس المال البشري ونموه؛ والسياسات الضريبية؛ وتحرير التجارة؛ والقطاع غير المأجور من الاقتصاد. ومع ذلك فإن استعمال تحليل التباينات بين الجنسين لا يشكل جزءاً مألوفاً من التحليل الاقتصادي ووضع السياسة العامة. ولذلك لا زالت التطبيقات العملية لتحليل تلك التباينات وآثارها على السياسة العامة محدودة النطاق.

٤ - واستناداً إلى الولايات الأخيرة وإلى العمل المنجز فعلاً، يركز هذا التقرير على مراعاة منظور الجنس في السياسات الاقتصادية الرئيسية. وسيطبق التقرير تحليل التباينات بين الجنسين على القطاع غير المأجور من الاقتصاد والسياسات الضريبية وسياسات تحرير التجارة. وستشكل الدروس المستخلصة من تطبيق تحليل التباينات من حيث الجنس على هذه القضايا قاعدة للخروج بنتائج وتوصيات سياسية المنحى وقد تطبق في مجالات أخرى من المجالات الاقتصادية.

٥ - وقد عرّف المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخراً دمج منظور الجنس في أوجه النشاط الرئيسية على أنه

"... عملية لتقدير آثار أي عمل مخطط، بما في ذلك التشريع أو السياسات أو البرامج في أي ميدان وعلى كل المستويات بالنسبة للرجال والنساء. وهي استراتيجية لجعل اهتمامات وتجارب الرجال والنساء على حد سواء بعداً مندمجاً متكاملًا في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث تستفيد النساء والرجال بطريقة متساوية، فلا يدوم انعدام المساواة. والهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين"^(٣).

٦ - وتترتب على استراتيجية دمج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية الآثار الهامة التالية بالنسبة لوضعي السياسة العامة:

(أ) ينبغي لجميع السياسات، بما في ذلك السياسات الاقتصادية، أن تساهم في تحقيق هدف المساواة بين الجنسين، كحق إنساني للنساء والرجال في المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاستفادة منها بالتساوي؛

(ب) ينبغي ألا يكون النهوض بالمرأة ممارسة هامشية لمشاريع صغيرة جدا. وينبغي لكامل طائفة العمليات الاقتصادية أن تساهم في تحقيق هدف المساواة بين الجنسين؛

(ج) ينبغي أن يعكس وضع السياسة الاقتصادية اهتمامات النساء والرجال وتجاربهم على السواء وأن يسعى إلى إفادة النساء والرجال على قدم المساواة؛

(د) ينبغي أن تنتقل الأعمال الرامية إلى تحسين مركز المرأة من اعتبار المرأة الموضوع الخاص للتدخل إلى التركيز على العلاقات بين الجنسين التي من خلالها تدوم الفوارق بين النساء والرجال وتعزز.

٧ - ويُعد استخدام تحليل التباينات بين الجنسين من أجل وصف وتوثيق الفوارق بين الرجال والنساء مكونا هاما من مكونات مراعاة نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية. ويطبق تحليل تلك التباينات أيضا لإلقاء الضوء على التفاعل بين أي عمل مخطط والعلاقات بين الجنسين.

ثانيا - دمج منظور الجنس في السياسات الاقتصادية الرئيسية

٨ - يُعد تطبيق تحليل التباينات بين الجنسين على السياسات الاقتصادية تطورا حديثا في مجال الاقتصاد. وتوجد طائفة واسعة من التجارب التي أظهرتها التحليلات التي أنجزت لكي تعكس الآثار المختلفة للسياسات الاقتصادية على النساء والرجال، في حين أجريت تجارب أخرى من أجل إلقاء الضوء على القيود القائمة على أساس الجنس فيما يتعلق بنتائج سياسات اقتصادية محددة^(٤). ويعمل كلا النهجين على تعزيز المساواة بتغيير السياسات والعمليات الاقتصادية.

٩ - وثمة ثلاثة عناصر مكونة لتحليل التباينات بين الجنسين المطبق على السياسات الاقتصادية: أولا، أن نطاق النشاط الاقتصادي يشمل كلا من القطاع الاقتصادي المأجور والقطاع الاقتصادي غير المأجور؛ ثانيا، أن مسألة نوع الجنس تشكل أحد العوامل التي تتدخل وتشكل صنع القرار الاقتصادي وتوزيع العمل، والمدخلات المنتجة والدخل والثروة؛ وثالثا، تُعد المؤسسات ذاتها هياكل تنتج وتنقل الآراء المتحاملة القائمة على أساس نوع الجنس التي تؤثر على جميع العلاقات الاقتصادية.

١٠ - إن تحليل التباينات بين الجنسين ينظر إلى المستويات الاقتصادية الجزئية والمتوسطة والكلية على أنها مراحل أساسية للتحليل ومرتبطة ومندمجة. فعلى المستوى الجزئي للأسر والأسر المعيشية والشركات يتم التركيز على نوع الجنس كعامل أساسي في تشكيل القدرات والمنح ومخصصات الموارد. ومن وجهة النظر هذه مثلاً لا تشكل الأسر المعيشية بالضرورة وحدة مترابطة لصنع القرار ولكنها تشكل مكاناً لتنافس المصالح حيث تُحدد القرارات بشأن مخصصات الموارد بنوع العلاقات بين الجنسين على النحو المناقش في الفقرتين ٣٢ و ٣٧ أدناه^(٥).

١١ - ويُعد المستوى المتوسط مستوى جديدا نسبياً للبحث الاقتصادي الذي أصبح ذا أهمية متزايدة بالنسبة لاستكشاف كيفية قيام مؤسسات كالأسواق والدولة والمجتمع المحلي بتأكيد وزيادة أوجه عدم المساواة بين النساء والرجال في مجال تمكنهم من الموجودات والخدمات ومناصب صنع القرار. ومن هذا المنظور، يكون هناك في جميع المؤسسات معايير وممارسات متحاملة على المرأة إذا لم تقر هذه المؤسسات بأهمية أعمال رعاية الأسرة؛ وإذا أقصت المرأة أو عمدت إلى تأنيث مساهمتها عن طريق تأكيد أدوارها الثانوية والتربوية والدعمية واعتمادها على الرجل.

١٢ - ومن الأمثلة على الإقصاء المترسخ القائم على نوع الجنس الموجودة في المعايير والممارسات المؤسسية كون المؤسسات المالية غالباً ما تُقصي المرأة بتشجيعها الذكور من ذوي الأملاك. ويتجلى ذلك في الشروط التي تفرضها هذه المؤسسات من طلب ضمان تبعية وغيره من الشروط التي كثيراً ما يستحيل على المرأة الالتزام بها لأنها في أغلب الأحيان ينقصها الحصول على الموارد بما في ذلك الأرض. وقد جرى تحدي هذه المؤسسات مؤخراً من قبل مؤسسات ائتمانية كمؤسسة مصرف غرامين^(٦).

١٣ - وعلى المستوى الكلي (أي على مستوى الناتج القومي الإجمالي والأجزاء المكونة له كالمدخرات والاستثمارات والاستهلاك والصادرات والواردات والنفقات العامة والإيرادات)، فعادة ما يُفترض فيه الحياد من حيث نوع الجنس. على أن تحليل التباينات بين الجنسين المطبق على سياسات الاقتصاد الكلي يُظهر أن النتائج المتحيزة للسياسات الاقتصادية تنبثق من وجوه التحيز القائمة على أساس نوع الجنس الموجودة على المستويين الجزئي والمتوسط للاقتصاد والمجتمع بصفة عامة.

١٤ - ويرد أدناه مناقشة لأمثلة للسياسات القطاعية وسياسات الاقتصاد الكلي التي طُبّق عليها تحليل التباينات بين الجنسين.

ألف - العمل غير المدفوع الأجر: القياس والإدماج في السياسات

١٥ - للمرأة، في ظل تقسيم العمل القائم بين المرأة والرجل، نصيب أكبر من الرجل في العمل غير المدفوع الأجر. ويشمل العمل غير المدفوع الأجر عمل المرأة غير المدفوع الأجر في إنتاج السلع والخدمات

لاستهلاك الأسرة المعيشية والسوق. ويشمل العمل غير المدفوع الأجر كذلك أنشطة التنازل الإنساني التي تتصل بكيفية تجديد المجتمع لنفسه على مدار الأجيال والمحافظة على تماسكه. وهو يشمل أنشطة مختلفة مثل جلب المياه وخشب الوقود، وتربية الأطفال، ورعاية المسنين والعجزة، والأنشطة المجتمعية (انظر A/48/393). ونظرا لأنه عمل غير مدفوع الأجر، فما يزال هذا العمل يقع إلى حد كبير خارج إحصائيات قوة العمل والحسابات القومية العادية^(٧).

١٦ - ولهذا الاختفاء للعمل غير المدفوع الأجر من الإحصاءات آثار سلبية على نتائج السياسات الاقتصادية. وله كذلك نتائج سلبية على مركز المرأة في المجتمع على نحو ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ الذي أكد على أن المرأة قد انحط مركزها وأصبحت لا كيان لها تقريبا في معظم المعاملات الاقتصادية نظرا لأن جانبا كبيرا من عملها لا يزال غير معترف به ولا يقدر حق قدره.

١٧ - وبالنسبة لمعظم النساء، فإن المسؤوليات الإنتاجية والإنتاجية المتداخلة توجد مقايضة بين رعاية الطفل، وما يتصل بذلك من أنشطة، تكون في الغالب غير مدفوعة الأجر، والأنشطة الإيجابية. والنتيجة هي تناقص دخل المرأة إلى حد كبير، بالمقارنة بالرجل، ومن ثم معاناة للفقر القائم على أساس نوع الجنس. ويصور هذا الصلة القوية بين الفقر والأسر المعيشية التي ترأسها إناث.

١٨ - والسياسات الاقتصادية باستبعادها لأي نظر في العمل غير المدفوع الأجر، تشوه مدلول تعبيرات مثل "الكفاءة". وما يمكن أن يعتبر زيادة في الكفاءة قد يكون عوضا عن ذلك تحولا في التكاليف من القطاع المدفوع الأجر إلى القطاع غير المدفوع الأجر.

باء - نوع الجنس والسياسات المالية

١٩ - السياسة المالية واحدة من أهم أدوات سياسة الاقتصاد الكلي. لذا يعتبر العمل بتحليل التباينات بين الجنسين في مجال السياسة هذا، طريقة من أكثر الطرق فعالية في إدماج منظور نوع الجنس في السياسات الاقتصادية، على النحو المفصل أدناه.

١ - الميزانيات الوطنية

٢٠ - تعلن القرارات الضريبية وقرارات الإنفاق في أي بلد من خلال الميزانية، ولذا فإن الميزانيات الوطنية ما هي إلا وثائق سياسة توضح نهج البلد إزاء النمو الاقتصادي، وتوزيع الثروة والدخل، والتنمية البشرية. وتبدو الميزانية وكأنها صك سياسة محايد بين الجنسين لأنها تظهر في مجاميع مالية. ومع ذلك، اتخذت مبادرات لتبين أهمية تحديد الميزانيات الوطنية من منظور نوع الجنس. ويرد أدناه وصف لهذه المبادرات^(٨).

٢١ - وقد وضعت أمانة الرابطة إطارا مفاهيميا شاملا ومجموعة هامة من الأدوات المتعلقة بالميزانية المراجعة لنوع الجنس. ومن ضمن الأدوات الموضوعية لتحليل مكونات النفقات العامة، تحليل البيانات حسب نوع الجنس، وبيانات الاستحقاقات، والمؤسسات المتصلة بالميزانية، وبيانات ميزانية المرأة.

٢٢ - وكان لبيانات ميزانية المرأة تطبيقات عملية أكثر من غيرها. وقد وضعت بيانات ميزانية المرأة بشكل يكفل جمع المعلومات المتعلقة بأثر الإنفاق الحكومي على المرأة بالمقارنة بالرجل، وتسهيل العمل بالتغييرات ذات الصلة تعزيزا للمساواة بين الجنسين.

٢٣ - وفي عام ١٩٨٤، وضعت حكومة استراليا سياسة تقضي بأن تقوم الإدارات الحكومية بتحديد أثر إنفاقها المقترح على المرأة وإسهام هذه الإدارات في إقرار المساواة وكذلك في تحديد حجم جميع البرامج التي لها أكبر الأثر على المرأة، على أن توضح، بصفة خاصة، المبادرات والمؤشرات التي تبين تحقيق تقدم في المساواة بين الجنسين. وبناء على هذه المعلومات، يقوم مكتب مركز المرأة بتوليف بيانات ميزانية المرأة. ويولي ذلك المكتب اهتمامه الآن لتطور السياسة الاستراتيجية وللمشورة المتعلقة بالسياسة.

٢٤ - وفي جنوب أفريقيا، حُللت الجوانب الرئيسية في الميزانية الوطنية في مبادرة ميزانية المرأة لعام ١٩٩٦. وكانت المبادرة جهدا مشتركا للجنة الدائمة البرلمانية المشتركة المعنية بالمسائل المالية، والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين. وقد ركز التحليل على قطاعات الرفاه، والتعليم، والإسكان والعمل، وكذلك على موضوعين مشتركين في جميع هذه القطاعات هما: الضرائب وعمالة القطاع العام. ولم تكن هذه المبادرة ميزانية منفصلة للمرأة، وإنما كانت دراسة لجميع البرامج في المجالات المختارة من ناحية أثرها على المرأة. ولأن أغلبية الفقراء في جنوب أفريقيا من النساء فقد اعتبرت مبادرة ميزانية المرأة أيضا عنصرا فعالا في تحديد استراتيجية تخفيف حدة الفقر في ذلك البلد^(٩).

٢٥ - وتشكل عمالة القطاع العام جزءا هاما من النفقات العامة. ويمكن أن تضطلع بدور محوري في تعزيز المساواة بين الجنسين لأن سياسات عمالة القطاع العام تحدد المعايير ويمكن أن تروج ممارسات أفضل في عموم الاقتصاد، من خلال إتاحة الفرص المتساوية وسياسات وممارسات العمالة المعززة للأسرة؛ مخففة بذلك من مدى التمييز القائم على أساس الجنس في أسواق العمل، ومعززة قدرة المرأة على الاستثمار في رأس المال البشري، مع ما ينجم عن ذلك من مكاسب في الكفاءة. وعلاوة على ذلك، فيمكن لسياسات التوظيف في القطاع العام أن تشجع المساواة بين الجنسين، بجعل سياسات العمالة في القطاع العام تشمل القطاع الخاص من خلال الإصرار على أن يقوم المقاولون المعتمدون بإتاحة الفرص المتساوية وتبني السياسات المعززة للأسرة، وإشراك النساء المنظمات للمشاريع.

٢٦ - والإنفاق العام هام أيضا لتنمية رأس المال البشري للنساء والفتيات، وهي التنمية التي لها آثار مضاعفة على الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي. فمثلا، يبين البحث في النمو الاقتصادي والتعليم أن الانخفاض في الاستثمار في تعليم الفتيات يقلل من الناتج القومي الإجمالي. وقدّر أنه توجد، في البلدان التي

تكون فيها نسبة الإناث للذكور في التسجيل في التعليم الابتدائي أو الثانوي أقل من ٠,٧٥ في المائة، مستويات للناجح القومي الإجمالي أقل بحوالي ٢٥ في المائة من البلدان التي يكون فيها الفارق بين الجنسين أقل في التعليم^(١٠). وهذا يؤيد الفرضية القائلة بأن احتمال تسجيل الأطفال في المدارس يتزايد وفقا للمستوى التعليمي لأمهاتهم وأن الدخل الإضافي الذي تحصل عليه الأمهات له أثر إيجابي على استثمار الأسرة المعيشية في تغذية، وصحة وتعليم الأطفال أكثر من أثر الدخل الإضافي الذي يحصل عليه الآباء^(١١).

٢٧ - وللإنفاق العام على تعليم المرأة أثر إيجابي على الإنتاجية على نحو ما يتجلى في القطاع الزراعي، حيث قدر أن كل سنة إضافية في تعليم المرأة تحقق مكاسب إضافية تتراوح نسبتها من ٢ إلى ١٥ في المائة أكثر من تلك التي يحققها الرجل، مما يثبت عمليا الأثر الطويل المدى لتعليم المرأة على الإنتاج^(١٢). ويبين البحث من الإنتاجية الزراعية في أفريقيا أن تخفيف الفوارق القائمة على نوع الجنس يمكن أن يزيد إلى حد كبير من الغلة الزراعية. فتوفير نفس المستوى من المدخلات الزراعية والتعليم الزراعي للمرأة المزارعة في كينيا، مثلا، يمكن أن يزيد الغلة التي تحققها المرأة المزارعة بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة^(١٣).

٢٨ - وتشمل أدوات أخرى أعدتها الأمانة العامة للرابطة لتحليل فعالية سياسات الحكومات والخدمات العامة، تقييم الاحتياجات، وتحليل مؤشرات جودة الخدمة، وتقييمات المستفيدين، وتقييم التكاليف الخفية، وتقييم الفوائد الناجمة عن الفرص المتكافئة في إنجاز الخدمات. فمثلا، تحدد تقييمات الاحتياجات ما هو المطلوب في مجال الخدمات ومكان طلبها. وقد جرت العادة على الاضطلاع بهذه التقييمات بجمع البيانات الكمية المتعلقة بخصائص السكان، ومستويات الدخل والخدمات المتوفرة. وبتطبيق منظور نوع الجنس، توضع جميع البيانات حسب نوع الجنس، وتحدد الاحتياجات من وجهة نظر المستعملين، بمن فيهم النساء، ويُقدَّم الوقت المطلوب لتجهيز الخدمات كمتغير بالغ الأهمية.

٢٩ - وقد وضع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة نهجا جديدة من أجل تحليل ميزانية بلد ما ترويجا لاستراتيجية للميزانية مراعية لنوع الجنس. والميزانية الزمنية هي سرد لمدى الوقت الذي أنفق في العمل المدفوع الأجر والعمل غير المدفوع الأجر الذي تقوم به النساء والرجال والفتيات والفتيان^(١٤). لذا، فمن المفترض أن تختلف الميزانيات الزمنية للنساء والرجال، والفتيات والفتيان بالنظر إلى العلاقات القائمة بين الجنسين.

٣٠ - وباستخدام الميزانيات الزمنية، سيكون من الممكن تحليل مدى قابلية استراتيجية الميزانية للاستدامة من ناحية أثرها على وقت المواطنين. فمن منظور نوع الجنس، فإن أي محاولات تبذل لتخفيف العجز في النواحي المالية، الذي يزيد من الفائض في الميزانية الزمنية للرجال (بطالة زائدة بين الشباب، مثلا) ويزيد من العجز في الميزانيات الزمنية للنساء والفتيات (اعتماد أكبر على عمل المرأة الإنجابي والتطوعي بدلا من الاعتماد على الخدمات العامة، مثلا)، يشير إلى وجود اختلال بين الميزانيات الزمنية للنساء والفتيات وفي الميزانيات المالية الوطنية. وفي هذه الحالة، فإن سياسة الميزانية لا تعد أساسا جيدا

لتحقيق النمو في الأجل الطويل مع ما يرتبط به من تنمية بشرية، لأنها تستنفد الموارد البشرية والاجتماعية^(٥). فقد تَجمع البيانات التي تستخدم الزمن، المقسمة حسب نوع الجنس والعمر عن طريق دراسات استقصائية منتظمة للأسر المعيشية بواسطة أساليب تقييم محددة، مثل الأساليب التي يستخدمها المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، في عدد من البلدان، من بينها جمهورية تنزانيا المتحدة، وفنزويلا ونيبال وبنغلاديش وكينيا من مشروعها لقياس استخدام الزمن وللعمل غير المدفوع الأجر^(٦).

٢ - الضريبة

٣١ - لا يتعلق الطابع التقني للضريبة بالأفراد وهو في ذلك أشبه بما هو عليه الحال في مجال الاقتصاد الكلي. وعلى صعيد إجمالي مجموع الإيرادات المتحققة، لا توجد فروق واضحة في كيفية المشاركة في تحمل العبء الضريبي. ولكن النظم الضريبية القائمة تسهم في ترسيخ أوجه اللامساواة بين الجنسين ومنها اللامساواة في تقسيم العمل على أساس نوع الجنس.

٣٢ - وتبين أن الاتجاه شبه العالمي في الثمانينات إلى فرض الضرائب على القيمة المضافة مثل سياسة رجعية بالنسبة للنساء اللواتي يشكلن، على الصعيد العالمي، غالبية الفقراء. ومرد ذلك إلى أن الضرائب غير المباشرة تفضي إلى خفض النسبة التي تلبى من خلال السوق من مجموع الاستهلاك، مما يؤدي إلى ازدياد الطلب على عمل المرأة غير المدفوع الأجر في الإنتاج المنزلي لبدايل السلع السوقية. وفضلا عن ذلك، فإنه بانخفاض الدخل الحقيقي للأسرة المعيشية، يؤدي إعادة توزيع الغذاء داخل الأسرة المعيشية نتيجة لذلك، في أغلب الحالات إلى ضآلة فرص حصول المرأة عليه، ولا سيما في الأسر الشديدة الفقر، حيث تعطى الأولوية لنصيب الذكر من الغذاء^(٧).

٣٣ - بل إن فرض الضرائب يصبح أقل تقدمية وأكثر تحيزا ضد المرأة عندما تؤخذ الثروة في الاعتبار^(٨). فالثروة، وهي الدخل مضافة إليه الأصول المكتسبة أو الموروثة، توزع بين النساء والرجال على نحو أكثر إجحافا من توزيع الدخل. ونتيجة لذلك، لا يؤدي قياس توزيع العبء الضريبي وفقا لمستوى الدخل إلا إلى المبالغة في تقدمية النظام الضريبي. وهكذا فإن استخدام الدخل عوضا عن القدرة على الدفع من شأنه أن يخفي كامل طبيعة ونطاق التحيز القائم على أساس نوع الجنس في النظام الضريبي.

جيم - نوع الجنس وسياسات تحرير التجارة

٣٤ - جرت خلال العقد الماضي عمليات إعادة هيكلة واسعة النطاق في معظم البلدان، تركزت بشكل أساسي على فتح الاقتصادات الوطنية للمنافسة الخارجية من خلال سياسات تحرير التجارة. ومثلما هو مبين أدناه، لهذه السياسات آثار مهمة فيما يتعلق بالجنسين^(٩).

١ - آثار سياسات الاتجاه التصديري على العمالة

٣٥ - تحرير التجارة هو من القوى الدافعة الكامنة وراء ازدياد تأنيث القوة العاملة. وينظر البعض إلى تأنيث القوة العاملة من منظور سلبي مشيرين إلى إنخفاض الأجور وتدني ظروف العمل. ولكن البعض الآخر يعتبر أن ارتفاع نسبة عمالة المرأة في القطاع الحديث يعود بالفائدة على المرأة. ففي المدى البعيد، من شأن تعاظم قدرة المرأة على كسب الدخل أن يشجع الأسر على الاستثمار في رأس المال البشري لأولادهم. وفضلا عن ذلك، يمكن أيضا لازدياد عمالة المرأة بأجر أن يؤدي إلى رفع مركز المرأة في الأسرة المعيشية وإلى استقلاليته الاقتصادية والاجتماعية وإلى زيادة احترامها لذاتها، إذا ما احتفظت بقدر من السيطرة على دخلها. كما جرى التشديد على ما لدخول المرأة مجال العمل بأجر من تأثير على المفاهيم العامة. ففي باكستان، لوحظ أن المفاهيم الثقافية للأدوار الملائمة للمرأة والرجل آخذة في التغير بسبب عمل المرأة بأجر.

٣٦ - معظم فرص العمل التي أوجدتها سياسات تحرير التجارة، بما فيها فرص العمل في مناطق تجهيز الصادرات التي أتيحت للمرأة هي فرص عمل تتطلب كثافة في اليد العاملة ومستويات منخفضة من المهارات. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذه الصناعات التي تتطلب كثافة في اليد العاملة الأنثوية تتأثر على نحو هام بالتغيرات الجارية في إصلاحات السياسات التجارية أو الصناعية، وكذلك بالتغير التكنولوجي الذي قد يستلزم مزيدا من اليد العاملة الماهرة مما يؤدي إلى الاستعاضة عن العاملات بالعمال. وذلك قد يؤدي إلى انخفاض في عمالة المرأة ما لم يجر تحسين مهارات المرأة ومؤهلاتها على نحو كاف.

٣٧ - وثمة مجال آخر طبق فيه تحليل التباينات بين الجنسين هو مجال دراسة التنقل فيما بين القطاعات. ومع إدراك أهمية التنقل القطاعي بالنسبة لإحداث تكيف فعال في مجال الاقتصاد الكلي وتحولات في النظم التجارية فإنه لم تول عناية كافية للقيود المفروضة على المرأة (كعاملات ومنتجة على السواء) فيما تبذله من جهود للاستجابة لمؤشرات التغير في الأسعار. ويرجع ذلك إلى عاملين ناشئين عن التباين في التزامات المرأة والرجل وحقوقهما وموقعهما التفاوضي داخل الأسرة المعيشية. أولا، إن تعيين الأدوار على أساس نوع الجنس في الأسر المعيشية يحد من عملية الاستبدال في اليد العاملة بين الرجال والنساء؛ ثانيا، يتمتع الرجل داخل الأسرة المعيشية بقدر أكبر من المرأة نسبيا على المساومة والوصول إلى الموارد، وبالتالي فبإمكانه الاستفادة من حوافز الأسعار بيسر أكبر^(٣٠).

٢ - الاستغلال التجاري للزراعة

٣٨ - تقيد جوانب عدم التكافؤ القائمة على أساس نوع الجنس الاستجابة للسياسات التي تحول الإنتاج في القطاع الزراعي من الإنتاج الكفا في إلى الإنتاج السوقي، ومن الأسواق المحلية إلى أسواق التصدير. ففي أجزاء عديدة من العالم، مثلا، تعتبر المحاصيل النقدية ميدان عمل الرجل والمحاصيل الكفا فية ميدان عمل المرأة. ولذلك فإن افتقار المرأة إلى السيطرة على الموارد من شأنه، أن يحد من الفرص المتاحة لها لإنتاج

المحاصيل النقدية والاستجابة للاستراتيجيات ذات الوجهة التصديرية. وهذا ما برهنت عليه التجربة في زامبيا حيث فضلت المرأة تركيز اهتمامها على إنتاج الفول السوداني، وهو من محاصيل الكفاف، إذ تتمتع بقدر أكبر من السيطرة على الإنتاج بدلا من زيادة إنتاجها للذرة الهجين، وهي من المحاصيل النقدية للبيع، حيث يسيطر الرجل على التجارة بالمحاصيل النقدية الرئيسية والأرباح المجتناة منها.

٣٩ - والاستغلال التجاري للزراعة له أيضا آثار متصلة بنوع الجنس، كالأثار التي تلحق بالطلب على عمل الأسرة وطبيعة هذا العمل. وعندما لا تتوافر اليد العاملة المدفوعة الأجر، مثلا، يكون على الأسر أن تختار ما بين إرسال الطفل إلى المدرسة أو إبقاء ذلك الطفل للعمل في المزرعة. وفي العديد من الحالات، تحرم الفتيات والنساء من فرصة التعليم وتبقى بالمنزل من أجل العمل في المزرعة لأن المعدلات غير الرسمية لعودة الفتيان إلى التعليم ما زالت أعلى من معدلات عودة الفتيات (بسبب عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل والمؤسسات الاجتماعية). ويزيد من تفاقم هذا التحيز إدخال رسوم الانتفاع في التعليم مما أدى إلى خفض إضافي في المعدلات غير الرسمية لعودة الفتيات إلى التعليم مقارنة بالفتيان^(٢٢).

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات: إطار أولي للعمل

٤٠ - يتبين من التحليل السابق أنه ينبغي مواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين عن طريق رفع القيود على حصول المرأة على الموارد والفرص والحوافز والدخل والثروة وسيطرتها عليها، لا لأن ذلك من بين حقوق الإنسان ولأسباب تتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية فحسب بل بوصف ذلك أيضا استراتيجية لتعزيز الكفاءة الاقتصادية والتنمية المستدامة.

٤١ - إن إدراج منظور نوع الجنس في السياسات الاقتصادية يمكن أن يعطي نظرة متعمقة في تقرير سياسات الاقتصاد الكلي بالطرق التالية:

(أ) إن تحليل الفوارق بين الجنسين المطبق في السياسات الاقتصادية يكشف عن الصلة بين القطاعين المأجور وغير المأجور من الاقتصاد؛ حالات عدم التماثل بين المرأة والرجل في الحقوق والالتزامات والموقف التفاوضي والحصول على الموارد، ومنها الوقت، واستعمالها؛ وكيف يتم توزيع هذه بين النساء والرجال؛ وما إذا كانت المؤسسات تراعي فيها الفوارق بين الجنسين، ومنها الدولة والسوق؛

(ب) إن تحليل التباينات بين الجنسين يعيد تشكيل فهم أداء الاقتصاد المأجور، وهو المجال التقليدي للاقتصاد الكلي عن طريق إبراز العمل غير المأجور؛

(ج) باستعمال نوع الجنس أساسا للتمييز الاجتماعي والاقتصادي الذي يؤثر على توزيع العمل، والدخل والثروة، وإنتاجية العمل، وتطور العوامل الفاعلة في الاقتصاد، سيتغير في كثير من الحالات شكل الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نماذج الاقتصاد الكلي وسياساته؛

(د) يسهل تحليل الفوارق بين الجنسين تفهم الطريقة التي تؤثر بها ديناميات العلاقات داخل الأسر المعيشية على الأسواق وبالتالي على نتائج سياسات الاقتصاد الكلي وذلك عن طريق إبراز ذلك التحليل بتقسيم العمل على أساس نوع الجنس بين الرجل والمرأة، الذي يعيق في كثير من الحالات إعادة توزيع الموارد بين قطاع السلع غير القابلة للتبادل وقطاع السلع القابلة للتبادل.

٤٢ - والمبادئ العامة التالية هي شرط مسبق لإدراج منظور نوع الجنس في السياسات الاقتصادية:

(أ) خلال وضع وتنفيذ وتقييم سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ما يتمخض عن النظرة القائمة على أساس نوع الجنس من أثر وصعوبات؛

(ب) ينبغي أيضاً أن تشمل الاستراتيجية الفعالة للنمو على استثمارات في رأس المال البشري للنساء والفتيات، بالتساوي مع الرجال والفتيان، من حيث التعليم والتدريب والصحة؛

(ج) ينبغي أن تؤخذ أنشطة الإنجاب في الاعتبار في الاستثمارات وغيرها من تدابير السياسة العامة وتقييمات السياسة العامة؛

(د) ينبغي أن تسعى الاستراتيجية الاقتصادية إلى تحقيق التكامل بين القطاع المأجور والقطاع غير المأجور بغية تضيق نطاق القطاع غير المأجور وأثره من حيث مراعاة الفوارق بين الجنسين.

٤٣ - يوصي بأن ينفذ إدراج منظور نوع الجنس في السياسات الاقتصادية بما يتمشى مع الشروط التالية، التي تتسق مع الاتفاقات الدولية المبرمة حديثاً، كإعلان ومنهاج عمل بيجين^(٢٣):

(أ) إدراج منظور نوع الجنس في تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها، وفي عملية تطوير السياسة العامة في جميع الكيانات الحكومية الدولية والكيانات المتعددة الأطراف التي تشترك في عملية التنمية؛

(ب) اتخاذ تدابير ترمي إلى تحقيق التوازن فيما يتعلق بنوع الجنس بين الرجال والنساء في صنع القرار الاقتصادي؛

(ج) تعزيز الآليات الوطنية واشتراكها في مساعدة الحكومات على صوغ وتنفيذ السياسات الاقتصادية التي تراعي الفوارق بين الجنسين؛

(د) إظهار الالتزام بمبدأ إدراج موضوع نوع الجنس على أعلى مستويات الدولة وبما يشمل كامل النظام الحكومي من خلال التوزيع الملائم للموارد وتدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم على النحو الملائم واتخاذ التدابير المناسبة لمساواة لهم؛

(هـ) إيجاد بيئة تمكينية تتيح الفرص للنساء للتعبير عن أولوياتهن وحاجاتهن واهتماماتهن لتجسيدها في السياسات الوطنية والقطاعية، وفي البرامج، وفي عمليات الميزنة؛

(و) توليد جميع البيانات ذات الصلة مع تفصيلها حسب الجنس والاحتفاظ بهذه البيانات؛ ووضع المؤشرات والوسائل المفاهيمية والطرائق الخاصة بتحليل الفوارق بين الجنسين وتطبيقها لدى تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها ورصدها من جانب الدوائر الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية والوكالات الاقتصادية وهيئات منظومة الأمم المتحدة؛ وقياس العمل غير المأجور وإعطاؤه القيمة المناسبة من خلال الآليات القائمة والمحسنة.

الحواشي

(١) انظر تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٧ (E/1997/27-E/CN.6/1997/9)، الفصل الأول، الفرع جيم - ١، الاستنتاجات المتفق عليها ٣/١٩٩٧.

(٣) A/52/3، الفصل الرابع، الفرع ألف، الاستنتاجات المتفق عليها ١٠/١٩٩٧.

(٤) انظر على سبيل المثال Nilufer Catagay, Diane Elson and Caren Grown, eds., "Gender, adjustment and macroeconomics", (World Development, vol. 23, No. 11, special issue, November 1995).

(٥) Lourdes Beneria and Savitri Bisnath, Gender and Poverty: An Analysis for Action, (UNDP (Gender in Development Monograph Series No. 2, New York, 1996).

(٦) Ann Marie Goetz, Macro-Meso-Micro Linkages: Understanding Gendered Institutional Structures and Practices, Paper prepared for a workshop on gender and economic reform in Africa (Ottawa, Canadian Industrial Development Agency 1995).

الحواشي (تابع)

(٧) طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسألة العمل غير المأجور في "تقرير التنمية البشرية" (نيويورك وأوكسفورد، مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٥)، كما طورها فيها المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في قياس وتقييم الإسهام غير المأجور: حساب الزمن والناتج، (سانتو دومينغو، ١٩٩٥).

(٨) يستند هذا الفرع من التقرير بصورة رئيسية إلى ورقات أعدت للاجتماع الخامس لوزراء الكومنولث المسؤولين عن شؤون المرأة، المعقود في بورت أوف سين، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ومنها الورقة التي أعدتها البروفيسورة داين إلسون، بعنوان "إدماج قضايا الفوارق بين الجنسين في سياسات الميزنة وإجراءاتها الوطنية ضمن سياق الإصلاح الاقتصادي: بعض خيارات السياسة العامة".

(٩) Debbie Budlender, ed., The Women's Budget (Capetown, South Africa, Institute for Democracy (in South Africa, 1996).

(١٠) A. Hill and E. King., "Women's Education and Economic Well-Being", Feminist Economics, Vol. 1 No.2, (1995), pp. 21-46.

(١١) البنك الدولي، نحو مساواة بين الجنسين: دور السياسة العامة، (واشنطن العاصمة، ١٩٩٥)، الصفحة ٢٨.

(١٢) البنك الدولي، الانتقال بالمساواة بين الجنسين من المفهوم إلى العمل، (واشنطن العاصمة، ١٩٩٥)، الصفحة ٦.

(١٣) K. Saito and D. Spurling., Developing Agricultural Extension for Women Farmers, World Bank Discussion Paper No. 156, Washington D.C, 1992.

(١٤) المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، قياس وتقييم الإسهام غير المأجور ... الصفحات من ١٤ إلى ٢٦ ومن ٥٥ إلى ٩٢.

الحواشي (تابع) (١٦) المعهد الدولي للبحث والتدريب

(١٥) البروفيسورة دايان إلسون، المرجع المذكور سابقا، الصفحة ١٤.

(١٦) المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، قياس وتقييم الإسهام غير المأجور ... الصفحات من ١٤ إلى ٢٦.

(١٧) ماريا فلورو، التفاعل الحركي بين السياسة القطاعية وقضايا الفوارق بين الجنسين: برهان قائم على التجربة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ورقة أعدت لحلقة عمل رعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشعبة الإحصائية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الكوري للنهوض بالمرأة، بشأن إدماج العمل المأجور وغير المأجور في السياسات الوطنية، سول، من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧.

(١٨) تُعرف الثروة بأنها القيمة النقدية لمجموع الأصول التي يمتلكها فرد ما في نقطة معينة من الزمن مخصوما منها مجموع الديون والخصوم التي عليه في ذلك الوقت.

(١٩) ترد مناقشة موسعة لمسألة الإصلاح الاقتصادي والعولمة والجنسين في منشور المرأة في اقتصاد عالمي متغير: الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ بشأن دور المرأة في التنمية (منشورات الأمم المتحدة: رقم المبيع A.95.IV.1).

(٢٠) Lawrence Haddad and others "The gender dimensions of economic adjustment policies: potential interactions and evidence to date" World Development, vol. 23, No. 6 (1995) pp 881 - 896

(٢١) Restructuring Economic and Social Policy: Cross-Cultural Gender Insights from the Grassroots, a special report commissioned by the UNDP Special Unit for Technical Cooperation Among Developing Countries, (July 1995), p. 11

(٢٢) حداد وآخرون، ١٩٩٥، المرجع المذكور سابقا.

(٢٣) انظر، بصورة رئيسية، تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ... مجالات الاهتمام ذات الأهمية "المرأة وععب الفقر"، و "المرأة والاقتصاد"، و "المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار"، و "الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة"، أيضا الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧ ...، وعلى وجه الخصوص الفقرات ١ و ٤ و ١٠ و ١٣ و ١٥ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٥.

— — — — —